

جزء ٤

١٠٢١

عموم

خصص

هذه رسالة التحفة المرضية في الأراض
المصرية للشيخ الإمام العالم العلامة
البحر الفهاهنة الشيخ زين بن نجيم
صاحب البحر نفعا الله تعالى
به والمسلمين اجمعين
امين امين
امين
١٠٢١



بسم الله الرحمن الرحيم وبه تفتي

الحمد لله الذي فضل العلم واهله والصلاة والسلام
على من لا نبي بعده **وبعد** فيقول العبد الضعيف
زين بن نجيم الحنفى لما كثرا الكلام في سنة ثمان
وخمسين وثلاثمائة في حكم المبايعة من بيت المال
واستمر مدة طويلة وفي صحة الوقف وحكم المبايعة
من بيت المال الخراج في الموقوف من الاراضى **سألنى**
جماعة ان اكتب رسالة مختصرة وببذة مختصرة مشتملة
على بيان هذه الاحكام لعل ان يعمل بها الخدام فاستحسن
الله تعالى في ذلك **وسميتها** الخففة المصنعة
في الاراضى المصرية **المسألة الأولى** اعلم ان الاما
نصب ناطق المصالح المسلمين وصرح في فتح القدير
بانه كوصية اليتيم واختلافوا في وصي اليتيم هل يبيع
عقار اليتيم فذهب المشايخ المتقدمون الى انه له
البيع مطلقا واختاره القاضى الابيبجاى صاحب
المجموع وكثير وذهب المتأخرون الى انه له البيع

بشرط

بشرط ان يكون على الميت دين او وصى به راجع مرسلته
وليس له غير العقار او يكون فيه مصلحة ظاهره
كبعضه بضعف قيمته او يكون مؤونتها قريب على
غلاتها او الحاجة كعدم وجود ما ينفعه على اليتيم
قالوا والفتوى على قول المتأخرين ومن صرح به
الزليعى في شرح الكنفه فاذا ذلك ان الامام يبيع
عقار بيت المال على قول المتقدمين مطلقا وعلى
المفتى به الحاجة او مصلحة ومن ذلك الاراضى
الخارجية وما اقرى به المحقق في فتح القدير من شرط
الحاجة لجواز بيع الامام تخير مجا على بيع الوصى
عقار اليتيم في صحيح على قول الكل لانه على قول
المتأخرين لا يقتصر على الحاجة بل ما هي او المصلحة
كما ذكرنا واما هي على قول المتقدمين فظاهر ظاهره
ما في الخلاصة يدل على جواز البيع للامام مطلقا فانه
قال في كتاب البيوع من فصل الخراج ما لفظه

ارض خراج مائة ما لكرها فله سلطان ان يؤاجرها
ويأخذ الخراج من اجرتها وفي سير واقعات الناطقي
وفي باب البيعة لو اراد السلطان ان يشتريها لنفسه
يا من غيره بان يبيعها ثم يشتريها منه لنفسه
انتهى فقد افاد جواز البيع ولم يقيّد بشئ مع ارضها
بموت ما لكرها صارت لبیت المال اذ المفروض انه
ليس لما لكرها وارث بدليل انه قال للسلطان ان
يؤاجرها ولو خلف ما لكرها وارثا لكان الوارث
هو المتصرف والخراج واجب عليه فيها ولو كان
صغيرا لان الخراج يجب في ارض الصبي كما في اكثر
الكتب وصرح الامام الزيلعي في شرح الكنز بان الامام
ولاية عليه وله ان يتصرف في مصالح المسلمين
والاعتناء من عند المشترك العام جائز من الامام
ولهذا الوبايع شيئا من بيت المال صح بعبه انتهى فقوله
شيئا نكرة في سياق النفي فتعم المنقول والعقار

الدور

الدور والارض الحاجة وصرح في فتح القدير
بان المأخوذ من ارض مصر الآن انها هو يدك
اجارة الاخراج الا ترى ان الاراضى ليست بمملوكة
للزراع وهذا ينقض ما قلنا ان ارض مصر خراجية
والله اعلم بحالته لموت المالكين شيئا فشيئا مع عدم
اخلاف ورثته فصارت لبیت المال انتهى **فالحاصل**
ان ارض مصر خراجية في الاصل كما صرح به في هذا
فان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين فتح السواد
وضم الخراج عليها بمرح من الصحابة رضي الله
تعالى عنهم ووضع على مصر حين اقتنتها عمرو بن
العاص وكذا اجمعت الصحابة على وضع الخراج
على سواد مصري قراها حين اقتنتت صلحا عابدا
عمر بن العاص وذكر العلامة الشنن في شرح
النقاية معزيا الى ابن مسعود في الطبقات ان
مصر اقتنتت عنوة على يد عمرو بن العاص رضي

الله تعالى عنه وانما اختلفوا هل فتحت عنوة او صلحا
ولا اثر له في كونها خراجية لانها تكون خراجية اذا
لم يسلم اهلها سواء فتحت عنوة ومن على اهلها
بها او صلحا ووضع الجزية عليهم كما صرح به في الخلاصة
وغيرها قاله في الهداية ومكة مخصوصة من هذه فان
رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحها عنوة وتركها
لاهلها ولم يوظف الخراج ثم اتفق الايشة
الحنفية رحمهم الله تعالى على ان الامام اذا فتح بلدة
واقرب اهلها عليها ووضع الخراج عليها على اراضيهم
فلا لهم ان يكون الاراضي وتخرج منهم سائرا لتصرفان
من بيع وهبة ووصية واجارة واعارة ووقف
سواء كان المتصرف باقيا على الكفر او اسلام فان الخراج
لا يسقط بالاسلام ولا بالبيع من مسلم بل يجب
الخراج على المشتري لا خلافي بينهم فيما ذكرناه وكذا
اتفقوا على انها تورث عنه فلذا اوجب الخراج في

الأراضي

الأراضي الخراجية على اربابها الى ان لا يبقى منهم احد
فيمنع ينقل الملك الى بيت المال فيؤجرها الامام
ويأخذ جميع الاجرة لبيت المال واذا اختار السلطان
استقلالها فان يؤجرها ويأخذ اجرتها من
المستأجر لبيت المال فلا يختار بيعها فله ذلك
مطابقا للحاجة او مصلحة كما بينا فثبت بذلك
ان بيع الاراضي المصرية صحيح على كل حال اما من مالها
او من السلطان فان ما كانها انتقلت اليه
بوظيفتها من الخراج الى المشتري وان كان من
السلطان فلا يجوز ان ذلك لموت مالكيها او لعجز
عن زراعتها فاذا كان لعجز عن زراعتها فان
الخراج يسقط قال الامام الولوالجي في فتاواه
ولو عجز رجل عن زراعة ارضه وبيع خراجية
دفعتها الامام الى من يقد ر على الزراعة ويأخذ منه
الخراج ويدفع الفضل الى رب الارض بعد حصة

الزراع وكذا ذلك النخيل لان في الخراج منفعة عامة
 المسلمين وفي انكساره ضرر عامة المسلمين
 فجاز دفع ضرر العامة باجارة ارضه او دفعها
 مزارعة فان لم يجد مستأجرا او مزارعا باعها ممن
 يقدر يقدر خراجها انتهى وكذا في النهاية والمحيط
 وغيرهما وزاد في التجنيس بان السلطان ان اراد
 ان يشتريها لنفسه امر غيره ان يبيعها من غيره
 ثم يشتريها لنفسه من المشتري لان هذا بعد
 من التهمة انتهى وان كان يملوكها فقد قد منها
 انها صار لبيت المال وان الخراج يسقط عنها
 لعدم من يجب عليه وان المالك اخذها انها هو بذلك
 اجارة وانه كله لبيت المال فماذا باعها الا ما
 والحالة هذه فلا يجب على المشتري خراج لها ان
 الا ما قد اخذ الثمن لبيت المال فلا يمكن بعده
 ان تكون المنفعة له كلها او بعضها **فان قلت**

ملوك

ان المالك

ان المالك لها لو باعها السلطان لعجز لم يسقط
 الخراج كما قد هنا فكذا اذا باعها السلطان لموت
 ما لكها **قلت** ان في مسئلة ما اذا باعها ما لكها
 او السلطان لعجز لم يحصل لبيت المال في مقابلة
 الخراج شيء اما فيما اذا باعها ما لكها فقط
 لانه اخذ جميع الثمن وانما وقع الاختلاف في
 وجوب الخراج لسنة البيع هل هو على البائع او
 المشتري واما فيما اذا باعها السلطان لعجز ما لكها
 فلان ما اخذه السلطان من الثمن انها هو خراج
 السنة فقط وما بقي يرد على مالكها كما صرح به
 في المحيط وغيره في شرح الكثر من مسائل شتى
 اخذة قلمه يا خذ في مقابلة الخراج الابدى
 شيئا لبيت المال واما اذا باعها بعد ما صار
 لبيت المال فماذا باعها بعد ما سقط الخراج
 لبيت المال عنها لعدم من يجب عليه لانه كما

مرد جوابه يجب في الذمة لا في الخارج بدليل انه
يجب التمكن كبدل الاجارة الا ان بينهما فرق اذ
في النهاية وهو ان بدل الاجارة يجب شيئا فشيئا بحسب
حدوث المنافع بخلاف الخراج وقد قال في الخلاصة
والخاتمة ان خراج الوظيفة هو ان يكون الواجب فيه
شيئا في الذمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض
انتمى لا يقال ان الخراج وظيفة الارض لا يسقط
اصلها لانا نقول هو كذلك مادامت الذمة صالحة
للعووب فاذ مات مالكها ولم يخلف وارثا سقط
لعدم التخل كما قرناه ولا يمكن الوجوب على المشتري
من السلطان لان الخراج له بدفيه من الالتزام
حقيقه هو هو ظاهر او حكما بان انتقلت الارض
اليه ممن وجب الخراج عليه بنفسه كبيع
وبيع السلطان عند عجزه ولم يوجد في مسائلنا
ولو قيل موضع الخراج الان على ارضه لم يكن لان

المسلم

المسلم لا يجوز ومنع الخراج عليه ابتداء وان جاز
بقائه بالزمام وانما اوجب الخراج عليه فيما اذا
جعل داره بيستانا وسقاه بماء الخراج فلما ان
سقيه بماء الخراج التزام منه له كما في شروع
الهداية مع ان المذهب وجوب العسر مطلقا دون
الخراج وهو الاظهر كما في غاية البيان لما ذكرنا ولو
قيل بعوده لم يكن لان الساقط لا يعود وليس هو
من باب زوال المانع لان المقتضى لم يبق موجودا
وهو الالتزام حقيقة او حكما

المسألة الثانية

في صحة وقف اراضي مصر فاعلم ان الواقف لها
اما ان يكون مالكها الاصل بان كان من اهلها
حين من الامام على اهلها او تلقى الملك من مالكها
بوجه من الوجوه او غيرهما فان كان الاول
فلا خفاء في صحة وقفه لوجود ملكه كما صرحوا به

في الخصاف وغيره وان كان الواقف غيرها فلا
يخلو اما ان يكون وصلت الى يده باقطاع السلطان
اياها له او بشراء من بيت المال من غير ان تكون
بعدها صار بيتا لبيت المال لموت مالكها وعدم وارث
او يكون الواقف اياها سلطان من بيت المال من غير ان
تكون ملكه فان كان الاول صدقة ففيه تفصيل
فان كانت مواتا او ملكا للسلطان صح وقفها وان
كانت من حق بيت المال لا يصح كذا في الاسماء للعلامة
الطرابلس والجميع بين وقف هلال والخصاف القاض
وفي احكام الواقف للخصاف وصرح الشيخ قاسم
في فتاواه بان من اقطع السلطان ارضا
من بيت المال ملك المنفعة بمقابلته استعداده
لما اعد له العين فله اجازتها وتبطل بصوت
او اخرجه من الاقطاع لان السلطان ان يخرجها
منها انتهى وان وصلت الأرض الى الواقف بالشراء

من بيت المال

من بيت المال على الوجه الذي ذكرنا فان وقفه
صحح لانه ملك اياه ويراعى شروط وقفه سواء كان
سلطانا او اميرا او غيرهما وما ذكره الجلال
المسيوطي الشافعي في كتابه المسمى بالبيع من انه
لا تراعى شروطه ان كان سلطانا او اميرا لانه
يستحق ريعه ويستحق من بيت المال من غير
مباشرة للوظائف فمحمول على ما اذا وصلت
الى الواقف باقطاع السلطان اياه من بيت المال
كما لا يخفى الا ان يكون بناءه على اصل في هذا المقيد فلا
كلام لنا فيه وان كان الواقف اياها السلطان
من بيت المال من غير شراء فافق الشيخ قاسم
بان الوقف صحيح اجاب به حين سئل عن وقف
السلطان جعفر ارضا من بيت المال على مصالح
مسجد وافق بان السلطان لا يملك ارضا
وذلك بعد ان كان السلطان برقوق قبله

ارصدها على رجل ثم من بعده على مصالح ذلك
المسجد وقال ان الارصاد من السلطان برقوق
المتقدم ليس صريحا في الوقفية فتضمن كلامهم
فيه حكم وقف السلطان من بيت المال وارضاده
كذلك وذكروا فتح القدير انه يجب على السلطان
وقف مسجد من بيت المال في بياني ثباني مصرف
الخزاج والله سبحانه وتعالى اعلم

المسألة الثالثة

في وجوب الخزاج في الارض الموقوفة قد علمت
فيما سبق انه لا يخلو اما ان تكون الارض في يد
اربائها او من انتقلت اليه منهم او في يد المشتري
لها من بيت المال او المقطوع لها من السلطان
فان كانت في يد مالكيها فلا كلام في وجوب الخزاج
عليه كما سبق واختلفوا فيما اذا وهب السلطان
له خزاج ارضه فجوز ابو يوسف ومنعه ابو

محمد والفتوى على الجواز ان كان مصرفا للخزاج
كما تلى وعلم كما صرحوا به فان خرجت العين
من ملكه فان كان بالميراث فظالم وان كان بالبيع
او الهبة او الصدقة ونحو ذلك انتقلت اليه
بوظيفتها من الخزاج وان خرجت عن ملكه
بالايقاف لله تعالى فلا خزاج واجب عليه حاله كما
صرحوا به في الخلاصة وغيرها لان الخلفي خزاج
مؤنة فيها معنى العقوبة فصاح يحل به في مال
الصغير والوقف وان كان في يد المشتري من
السلطان فان كان لعين اربائها عن ذراعتها
فلا خزاج واجب على المشتري وفي مال الوقف ان
وقفها المشتري لهما ان السلطان في البيع وكيل
عن اربائها وله ان يأخذ الخزاج الواجب من الثمن
ويدفع اليهم ما فضل فلم يأخذ لبيت المال
في مقابلة الخزاج الا بدي شيئا كما قدمنا تقريره

فكان المالك لها قد باعها بنفسه فلا يسقط
الخارج عن مشتريها ولا عنها بالوقوف وان كان
بيع السلطان لها لكونها صارت ملكا لبنت المال
بموت اربابها فقد قدمنا انه لاخراج على مشتريها
لكون السلطان اخذ عوض العين وهو الثمن
لبنت فلم يسقط الخارج وظيفة الأرض فماذا
وقفها ما لكونها فلاخراج في مال الوقف فيقول البطل
الحنفية ان الأرض الموقوفة يجب فيها الخارج
مقيد بها اذ الميراث وقفها اشتراها
من بيت المال بعد ان صارت ملكا بموت
اربابها اما اذا اشتراها على الوجه الموقوف
فلاخراج فيها قبل وقفها كما قدمنا فكذا بعد
وقفها وهذا الظاهر لا يخفى ولهذا قيد الامام
الحنفا وجوب الخارج في الأرض الموقوفة
بان تكون من أرض الخارج ولهذا بموت اربابها

المال

لم يبق خراج

لم يبق خراجية لعدم من يجب عليه كما سبق
تقرير **فان قلت** ان وجوب الخارج في
في ارض مصر الموقوفة لاجل سقيها بالماء
النيل وهو خارجي على قول ابي حنيفة وابي
يوسف كما في معراج الدارية وغيره **قلت**
ان الماء انما يعتبر فيما اذا جعل داره بيتا
لا في كل ارض مصر مع ان الاظهر عدم اعتبار
فيها ايضا كما قدمنا عن غاية البيان ان
كون ماء النيل خارجيا انما هو رواية عن
ابي يوسف وظاهر ما في البدايع ان ظاهر الرواية
عن ابي حنيفة وصاحبيه انه عسر كما ذكره
في سيجان وجمان والفرات ودجلة ولا شك
ان النيل ملكها كما في المعراج **فان قلت** ان الاراضي
التي للزراعة لا تخلو عن مونة اما الخارج او المير
هو قد حكمت بسقوط الخارج فينبغي ان يجب العسر

قلت نعم ينبغي وجوبه كما صرح به في البدائع
وعندها وأصرح في غير أنه الفقه من كتاب
الوقف بأن المتولي إذا دفع أرض الوقف
مزارعة جازعها الصاحبين وكان العشر
على أرباب الوقف فيما كان لهم وإن كان الأرباب
مساكين انتهى وكذا صرح بوجوب العشر المضاف
وغیره فانهما لم يجز به في الأرض المعصومة
الموقوفة إلا أني لم أر نقله في وجوبه إذا كانت
الأرض مستزرة من بيت المال **فما صله** أن
الأرض الموقوفة إذا كانت عشرية لا تخلو
أما أن زرعتها المتولي ودفعها للغير مزارعة
أو أجرها ففي الأول لا شك في مال الوقف
وأما في الثاني فعلى قولها العشر واجب على
الوقف والمستأجر لأن الخارج بينهما والعشر
يجب فيه وعلى مذهب نوري فاسدة ولو حكم بوجوبها

للزم

اجب

للزم من مذهب جميع العشر على الوقف وإن
أجرها فعند أبي حنيفة العشر على الوقف وعندهما
على المستأجر وظاهر البدائع ترجيح قولهم لأن
العشر يجب في الخارج وهو ملك المستأجر
ملك العشر عليه كالمستقر عليه وفي الخارج
القدس وإذا أجرة أرض العشر فقصر الخارج
على رب الأرض وقال لا على المستأجر وبه تأخذ
انتهى بلفظه **فإن قلت** قد حررت وفصلت
في الوقف المبني على الشراء من السلطان أنه
إن كان بعين أربابها فالخارج واجب في الأرض
الموقوفة وإن كان لعمدة عليها فلا وجوب
فيها فإذا رأيت المباحة من السلطان النسبة
الأمريعية فهل هي من القسم الأول أو من الثاني
قلت يجوز الاشتباه بأحد شيئين أما بقول
المولفين في المباحة أنها من بيت المال

وان الثمن يسلم الى وكيل بيت المال **فم** يقر
لموت اربابها لما علموا ان بيع الممتلكات
لغير اربابها لا يوجب اخذ الثمن لبيت المال
بل يأخذ قدر الخراج المستحق ويدفع الباقي
الى اربابها فلهذه قرينة معينة منزلة للاستبانه
واما بالنظر الى الثمن فانه قليل ان كان البيع
لغير اربابها لان المشتري في هذه الحالة يجعل
نفسه مزاداً ويوجب على نفسه الخراج وهو
ضرر عليه فانه يجب عليه ان يكون من الزراع
وان لم يزرع ولو بن فيها وجب الخراج عليه
كما في الخلاصة وغيرها واذا اجراها وانما
وجب الخراج على المورث والمعير وهو
مقتضى السعي في التخلص منه لا لقراءه فحينئذ
لا يرغب فيها ثمن كثير فقللة الثمن قرينة
على انه لموت اربابها لان المشتري في هذه

الحالة

الحالة فبالك لها على المملوك ليس بمن ارفع ولا فلاح
حينئذ يرغب فيها ثمن كثير وهذا امر ظاهري
مشهور معلوم فان من المعلوم والمعلوم ان
الامر في الزمن الماضي اذا استروا من بيت المال
ارضاً يزرعون بها كان يفترون بها ولا يستقل
عند اخذ السلطان طلب منهم الخراج بعد بيع
لهم ولان السلطان العليم اوجبوا عليهم
الخراج ولا تلي الا ارضي الموقوف ومن تامل
ما كتبه وحررناه بعين الانصاف في ظريره
انه الحق المبين والخيال المتين من فضل
ربه العالمين

تمت

وان كانت في يدك بالاقطاع من السلطان
فان ملكها بان كانت مواتاً او مملوكة السلطان
فقد علمت حكمها اذا وقف ارضاً مملوكة

لا يطرق الشراء من بيت المال وإن لم يكن كذلك
فقد علمت أنه لا يصح وقفه لعدم الملك وإن كان
الواقف لها سلطانا من بيت المال من غير أن يكون
مالكا لها فقد علمت فيما سبق أنه إذا كان على مصلح
مسجد فإن وقفه صحيح لا زرع ليس لمن بعده بطاله
ومن المعلوم أنه لا يجب على هذا الواقف الخراج
لأن الصرف إلى مصالح المسجد من جملة مصاريف
الخراج كما ذكره قاضي خان في فتاواه فلا فائدة
في الأخذ منه ثم الدفع إليه

تتممة

الخراج في اللغة ما يخرج من غلة الأرض
أو الغلام ومنه الخراج بالضم أي الغلة
بسبب أن ضئفه ثم سمي ما يأخذه السلطان
خراجا فيقال أدي فلان خراج أرضه وأدى
أهل الذمة خراج رؤسهم يعني الجزية كذا في

المغرب

المغرب وأما في الفقه فهو على قسمين خراج وطيفة
وخراج مقاسمة فالوطيفة ما وظف عمر
رضي الله تعالى عنه في كل جريب وهو الأرض
التي فيها الصالحة للزراعة وفضلها يزرع
فيها الجريب أرض طولها ستون ذراعا وعرضها
ستون ذراعا كما صحى الزاهد في بزرع الملك
كسرى يزيد على ذراع العامة بقبضة والقبضة
وهو الصاع ثمانية أوطال والدرهم من الفضة
الخالص وزنه وزن سبعة وخمسة جريب
يطلق للطلاب خمسة دراهم وخمسة جريب الدرهم
عشرة دراهم وفي أرض الزعفران والبستان
بعد ما يطبق إلى نصف الخراج مقدرا للفاقة
والبستان كل محوط فيه أشجار متفرقة يمكن
زراعة ما وسط الأشجار وليس في الأشجار
التي على المشاة شيء فإن كانت الأشجار ملتفة

لا يمكن زراعة ارضها فهي كرم فان كانت الارض
لا تطيق ان يكون الخراج خمسة الخارج دياره بان
كان الخارج لا يبلغ عشرة دياره يجوز ان ينقص حتى
يصير الخراج مثل نصف الخارج وان كانت الارض
تطيق الزيادة ففي كل بلدة فيها توظيف من الامام
لا يجوز تقييده ولا يزداد في قوتهم جميعا وان لم يكن
فيها توظيف من الامام تجوز عند قهره وعند ابي
يوسف وهو رواية عند ابي حنيفة ليس للامام
ان يجعل الخراج اكثر من خمسة دراهم كذا في الخلاصة
وغيرها من كتب ائمتنا واما خارجها فكما سجد
خبره ان يكون الواجب فيه السبعين او الخمسين
وهو كما تقرر لا بد من الزراعة حقيقة - ولا يكفي
ان يمكن لجوبه لكن مصرفه مصرف الخراج الموقوف
كما في الجنائية بخلاف خراج التوظيف فانه حق
ثابت في الذمة يجب بالتمكن من الزراعة وان لم

يزرع

يزرع ومصرفه عندنا على ما ذكره في الهداية وغيرها
مصارف المسلمين كسب الثغور وبناء القلاع والجسور
ويعطى قضاء المسلمين وعيالهم وعلى قوتهم ما
يكفيهم ويدفع منه ارزاق الفقائل وذرائعهم
لانه مال بيت المال فانه وصل للمسلمين من غير قتال
وهو معد لمصارف المسلمين وهو لا يخرج من نفقة
الذراري على الاباء فلو لم يعطوا كفايتهم لاحتاجوا
الى الاكتساب فلو لا تفرغوا للقتال زاد صاحب
الهداية في فتاواه انه يدفع الى طلبة العلم كفايتهم
وان لم يكونوا علماء لانهم يصعدون النفع للمسلمين
في المستقبل فزاد قاضي خان في فتاواه ان من عرفه
ببناء المساجد والنفقة عليها وزاد في الفتاوى
الظهيرية ان ما فضل بعد المصارف يدفع الى الفقراء
او نفقة الكعبة وفي المحيط والري للامام التسوية
والتفضل وفي فتاوى الامام الزاهد في الترجيع

بالفضل والفقرة لا بالحاجة وهو فعل عريض الله تعالى
 عنه والعمل وذكر في زماننا اذ فتننا واه في مال الفتناء
 ان لكل قاري في كل سنة من بيت المال مائتي دينار
 او الف درهم ان اخذها في الدنيا والا ياخذها في الآخرة
 وذكر قيل ان من رأى ان الخراج ملك السلطان كفر
 كذا عن علي رضي الله عنه اذ ذكر الزاهد في الخراج
 لو اند الخراج أو العدة لا يكفر ولا يفسد خصله في زماننا
 اذ يعين انهم لا يصرفوا بها مصارفها في مقدس القديس
 وعما عمن في ظاهر الرواية اقرار الارزاق والا علية سوا
 قوله ما يكفيهم ذراريهم وسلاحهم واهاليهم وما ذكر
 من الحديث لحفظ القرآن وهو الحق اليوم في زماننا
 ما يتا وينا ران المراد انه زاد فيه دليل على قدر الكفاية
 اذ فحين فيه ان المراد بالحفظ للقران هو الفتي يعلم
 الحلال والحرام لا مطلق الحافظ اذ قد يكون جاهلا
 وذكر المحقق ابن بطال في شرح البخاري انه يجب على

السلطان

١٤

السلطان ان يقض ديون الميت اذ الله يترك وقفا
 الذي كان دينه قد رعا الله في بيت المال فيها والا فبقدر
 واستدل عليه بحديث البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من ترك ما لا قلوب رثته ومن ترك دينه فعلى ان يتي
 وذكر في مفيد النعم ومفيد النعم ان من وظائف السلطان
 الفكر في العلماء والفقراء والمستحقين وتنزيلهم
 منازلهم وكفايتهم من بيت المال الذي هو في يد
 امانة عنده ليس هو فيه الا كواحد منهم وله نسبة
 ولا المسلمين فان ترك العايات والفقراء ونحوهم
 جميعا خان بيعوتهم يمينون ومنهم من يطوى اللبلة
 واللبلة من هو عليها واخذ في تعظيم ملكه
 ومجده في حياطة دينه ولباسه ولباس
 حاشيته فذا ان احق جهول وانما هم الى الله يلجونه
 استكثر على الفقهاء ما بايديهم وتمش لا وقاف
 وقفا اهل الخير من تقدر عليهم فهو بلا على بلا

١٥

فان حقه ان ينظر في مصالحهم ووقوفهم وان
وان لا يكللهم بالهدم بل يرزقهم من بيت المال
ما تتم به الكفاية فاذا تعرض لها فقط خرق
حجاب الهيبة والله سبحانه وتعالى اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب

وصلّى الله وسلّم على سيدنا

وآلهنا محمد وعلى آله

وصحبه وسامه

تشليما كثيرا وآلينا

اليوم

الدين

والحمد لله رب العالمين وقع الزفر من
تأليفه سنة ١٠



١٥
سنة ١٠